

تركيا و«داعش»

■ **عامر نعيم الياس** *

احتلّ ملفّ «داعش» والحرب عليه وتمدّده في العراق وسورية، اهتمامات الصحافة الغربية مجتمعة، حتى صار «داعش» العدو الجديد للأمن والسلم الدوليين ولشعوب الأرض قاطبة. هكذا أراد الغرب وواشنطن، ولهم ما أرادوا كما جرت العادة. عدنا إلى الحرب على الإرهاب، والقرار بشكل التحالف الدولي سيَتخذ خلال قمة حلف الأطلسي المقرّرة الأسبوع المقبل. فما بعد القرار 2170 ليس كما قبله، والنصّ كان واضحا في ما يخصّ تمويل «داعش» و«النصرة» وتمرير المقاتلين إلى سورية والعراق. رئيس الحكومة البريطانيّة رفع الصوت عاليا من خطر الإرهاب الذي يمثّله «داعش»، على أمن المملكة المتحدة وحلف الأطلسي. الملك السعودي وضع جدولاً زمنياً لوصول «داعش» إلى الولايات المتحدة وأوروبا. وحده التركي أردوغان الذي وصل إلى قصر «قانتايا» بقي صامتا، فما السبب الذي يقف وراء هذا الصمت؟ ولماذا لا يضغط الغرب بشكل جدي حتى الآن على أتقرة؟ هل يندرج ما يجري بحق «داعش» في سياق عملية توزيع الأدوار؟ أم أنّ الأمر يتعدى ذلك إلى اللعب ما أمكن على وتر التردّد الأميركي والأزواجية المتّبعة حتى اللحظة في قيادة الحرب الجديدة على الإرهاب؟

في ظلّ الجدل الذي تشهده دوائر صنع القرار الغربي الأطلسي حول الحرب على «داعش» وشكل التحالف الدولي الإقليمي على هذا التنظيم «السرطاني» حسب توصيف الرئيس الأميركي بارك أوباما، يبرز معياران رئيسان لهذا التحالف وفعاليته: الأول، ملف التعامل مع الرئيس السوري بشار الأسد. والثاني ملف الحدود التركية وتهريب المقاتلين من أوروبا والغرب إلى سورية، وبالعكس، عند هذا الملف يتضح تحرك الصحافة البريطانيّة أكثر من الأميركيّة للمطالبة «بوقف تدفق الجهاديين من تركيا، بحسب «غارديان» البريطانيّة، وهو ما أكد عليه رئيس الحكومة البريطانيّة ديفيد كاميرون في الإجراءات التشريعية الجديدة التي عرضها أمام البرلمان البريطاني والتي تشمل، بحسب تسريبات «الفاوإنغ» الفرنسيّة، التعاون مع ألمانيا وتركيا في ضبط تدفق المقاتلين البريطانيين إلى سورية. لكن هل يكفي هذا الأمر؟ ألا يتوجّب التوجّه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار جديد حول تمرير المقاتلين الأجانب إلى سورية والعراق؟ لماذا هذا الصمت التركي؟

في الشكل يتحقّق الحزب الإسلامي الحاكم في تركيا باحتلال «داعش» القنصلية التركية في الموصل وأخذ مئة تركي بينهم 49 دبلوماسياً مع عائلاتهم رهائن، لذلك لا تريد الحكومة التركية التشوريش على الفواعض الخاصة بضمّان حياها مواطنيه، لكن الشكل الجديد القديم للحكم التركي، واستمرار التوتر في العراق وسورية، والتعاون مع ما يسمى كردستان العراق، أمور تعكس استمرار السياسة التركية على حالها بعد القرار 2170 والتدخل العسكري الأميركي في العراق، فبالنسبة إلى شكل الحكم التركي الجديد، نحن في مواجهة أردوغان بتوجّه لصالحات معرّزة في القصر الجمهوري، وأحمد داود أوغلو رئيساً للحكومة التركيّة وعلى رأس حزب العدالة والتنمية، وتسريبات تقول باحتمالية استلام حااان فيدان مدير الاستخبارات التركية حقيبة الخارجية التي كان يشغلها أوغلو. أقطاب السياسة التركية في سورية والعراق يعيدون تدوير المناصب في ما بينهم فأين التغيير المرجو؟

أمّا في ما يخصّ السياسات، فستمرر أنقرة بالتعاون مع أربيل في مسألة النفط العراقي ضاربة عرض الحائط هبية الدولة العراقية. فالصراع ليس مع المالكي بل مع نهج الحكومة العراقية. فبعد تعيين العبادي لم يتغيّر شيء في سياسة أردوغان العراقية. الهدف تحييد العراق بين «داعش» والبارازاني. أما في سورية فتستمر الدولة الإسلامية بالاندفاع في المناطق الحدودية بين سورية وتركيا، خصوصا في محافظة الرقة، كما يستمر التركيّ بحسب غالبية التقارير الأوروبية بالصمت حيال مسألة التعاون في ضبط الحدود مع سورية وتمرير المقاتلين الأجانب.

إنّ الصمت التركي بحق كل هذا الحراك الدولي والإقليمي الذي يستهدف «داعش»، هو بحدّ ذاته دعمٌ واضحٌ لخطوات هذا التنظيم. لكن على رغم حديث بعض المراقبين عن خصوصية الحالة التركية واضطرار تركيا للرهان على الفوضى بعد خسارتها في سورية ومصر، إلا أنّ كلمة السرّ تبقى بيد الأطلسي والإدارة الأميركية التي يبدو أنها لم تتحرّ حتى الآن ما الهدف من وراء التحالف الدولي لمواجهة «داعش». هل سيكون التحالف دفاعياً للحدّ من قدرات هذا التنظيم وتأثير رقعة انتشاره الجغرافي؟ أم أنّ الهدف يتمثّل بالقضاء عليه نهائياً؟

■ **كاتب سوري**

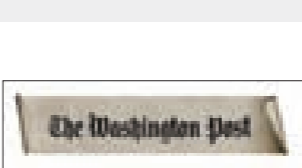
البناء

كاميرون وأوباما بين مطرقة «داعش» وسندان شعبيهما

بعد الهزيمة في غزّة... هل يشهد كيان العدو «فينوغراد» ثانية؟

يزيد «داعش» من إرهابه، فتزيد نسبة الغضب لدى الشعوب الغربية التي بقيت صامته إزاء اجرام «داعش» بحق السوريين والعراقيين واللبنانيين لأشهر طويلة. وكلما زاد منسوب الغضب الشعبي الغربي، زادت الضغوط على كل من رئيس الحكومة البريطانيّة ديفيد كاميرون والرئيس الأميركي باراك أوباما من أجل اجتاحت «داعش».

وما يزيد الضغوط على كاميرون، وجود رهينة بريطانية لدى «داعش»، وتوزّط بريطانيين متشددين في هذه العمليات الإرهابية. لا سيما بعدما ثبت أنّ المتحدث باللّغة الإنكليزية الذي ظهر في فيديو ذبح الصحافيين الأميركيين فولي وسوتلوف، ليس سوى «جون جهادي البريطاني».



«واشنطن بوست»: ذبح الصحافي الأميركي الثاني يفرض ضغوطا جديدة على إدارة أوباما

قالت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية إن الفيديو الجديد الذي ظهر فيه تنظيم «داعش» وهو يذبح صحافياً أميركياً أوّل من أمس، وتهديد التنظيم بذبح رهائن أخرى، يفرضان ضغوطاً جديدة على إدارة أوباما، في الوقت الذي تدرس فيه كيف ينبغي أن ترد الولايات المتّحدة على التنظيم الإرهابي الذي ينظر إليه على أنه لايرحم، على رغم أنه لم ينفذ مخططات خارج المنطقة.

وأشارت الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة نفذت أكثر من 100 ضربة جوية ضدّ «داعش» في العراق على مدار الشهر الماضي، منذ أن وسعت الجماعة سيطرتها على الأراضي هناك. إلا أن الإدارة تجنّبت التدخل العسكري المباشر في سورية بعيداً عن المحاولة الفاشلة لإنقاذ الصحافي الأميركي وآخرين في وقت سابق هذه السنة.

وأشارت الصحيفة إلى أن الملمّم الذي ظهر في فيديو أمس تحدث الإنكليزية بلكنة بريطانية، ما يثير احتمال أن الشخص نفسه الذي ظهر في فيديو ذبح الصحافي جيمس فولي، وقد ظهرت الصحافيان وهما يرتديان بزّين برتقاليّتي اللون أشبه بالتي يرتديها السجناء في معتقل غوانتانامو. ولقّبت الصحيفة إلى أنّ فولي وسوتلوف ربما لم يُقتلا في الوقت أو المكان نفسيهما. فالصالح الذي ظهر في الفيديو الأخير، بدا وكأنه يشير إلى الضربات الأميركية في أمّري في العراق، والتي بدأت قبل أيام، كما بدأ شعر سوتلوف أطول، ووجهه أرفع عمّا كان في الفيديو الأوّل.

وانفقت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، مع «واشنطن بوست» في أنّ الفيديو الأخير سيخلق مزيداً من المشكلات لأوباما الذي يواجه اتهامات بأنه غير فعّال، وتأتي الأنباء الجديدة لتعزّز هذه الاتهامات. ونقلت الصحيفة عن جولييان زيلزير، المؤرّخة في جامعة برنكتون، قولها إن ذبح الرهينة الأميركية الثانية علم وحشّي، لكنه سياسي أيضاً، وهو يهدف بوضوح إلى إرسال رسالة بأن أوباما لا يسيطر على الأمور، وأن الضربات الجوية التي تحدث لم تفعل أيّ شيء، وأنّ «داعش» سيواصل العمل بوحشية وسيواصل القتل.



«دايلي بيست»: العدد الأكبر من مقاتلي «داعش» الأجانب من الغرب لا من الدول الإسلامية

قال موقع «دايلي بيست» الأميركي إن الرسالة التي يجنّدها تنظيم «داعش» المسلمين السخطين في الغرب متطورة وحديثة، ولا يمكن لأيّ قدر من الضربات الجوية مواجهتها. مشيراً إلى أنّ العدد الأكبر من المقاتلين الأجانب في التنظيم الإرهابي أتوا من الغرب لا من الدول ذات الغالبية المسلمة. وأضاف الموقع أنّه لو كان الرئيس الأميركي باراك أوباما راعياً حقاً في صوغ خطة لهزيمة «داعش»، فإن الحل العسكري وحده لن يتكلّف بذلك. بل سيتطلب الأمر جهوداً من القيادات المسلمة والقيادات أخرى تعمل معاً من أجل مواجهة الشدّد. ويشير التقرير إلى أنّ هدف «داعش» المعلن تاسيس دولة خلافة إسلامية بين مساحات كبيرة في الشرق الأوسط، وإنجاز ذلك، يحتاج للتنظيم إلى جيش مسلم ضخم، جيش يشبه الذي شكله صلاح الدين الأيوبي لهزيمة الصليبيين وتحريم القدس عام 1187. لكن التقديرات الحالية تشير إلى أنّ عدد مقاتلي «داعش» يتراوح ما بين 20 إلى 25 ألف مقاتل، وهو أقل بكثير ممّا يحتاجه «داعش». ويعرف التنظيم هذا الأمر جيداً، ولذلك، فإن «داعش» يخطط لتكوين جيشه الضخم بكل الوسائل الممكنة. فهو يوفّظ

البناء

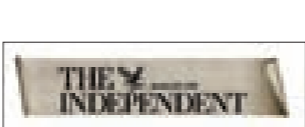
وإذا كان كاميرون يتعرّض لضغوط من بعض أعضاء حزبه المحافظين وشركائه في الحكومة الائتلافية الديمقراطيّين الأحرار للانضمام إلى حملة قصف «داعش»، فمن المؤكّد أن يتشاور مع أوباما خلال قمة الناتو التي ستقام اليوم الخميس في ويلز، بشأن الاستراتيجية الأكبر الخاصة بمواجهة «داعش». ولا تنسى أنّ أوباما بدوره يتعرّض لضغوط داخلية مكثّفة من أجل أن يصبح أكثر حسماً، ويدرس ما إذا كان سيمدّد الضربات الجويّة لتشمل سورية.

وفي الوقت الذي يعتزم الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات جديدة على روسيا، ومع اقتراب موعد مؤتمر حلف الناتو اليوم وغدا الجمعة، فمن المقرّر أن يهيمن

التاريخ الإسلامي لإغراء الناس. والمغال على ذلك، أن «زعيم» التنظيم أبو بكر البغدادي، واسمه الحقيقي إبراهيم عوض، استخدم اسم «أبو بكر» لأن الخليفة الأوّل للمسلمين بعد وفاة النبي كان أبو بكر الصديق. كما نشر التنظيم فيديوات على «يوتيوب» بلغات متعدّدة تناشد المسلمين في جميع أنحاء العالم. واستخدم وسائل التواصل الاجتماعيّ لتوسيع انتشاره.

ويوضح تقرير «دايلي بيست» أنّ الناس الذين جذبهم رسالة «داعش» ربما يثيرون الهمشة. لكن ينبغي أن يكون ذلك صحوّة للجم. فالعدد الأكبر من الأجانب الذين يضمّون إلى «داعش» ليسوا من الدول الإسلامية الكبرى، إنّما من الغرب. فعلى سبيل المثال، هناك أكثر من 700 مسلم من فرنسا منضمّين إلى التنظيم، من إجمالي 5 ملايين مسلم يعيشون هناك، بينما هناك أكثر من 500 من بريطانيا من إجمالي 2.7 مليون مسلم، و350 من ألمانيا من بين حوالي خمسة ملايين. وعلى النقيض، فإن اندونيسيا، الدولة التي يوجد بها أكبر عدد من المسلمين في العالم، (200 مليون مسلم) يقدر عدد من انضم منهم إلى داعش بحوالي ثلاثين فقط، بينما الهند التي يوجد بها 120 مليون مسلم، انضم منهم أقل من 20 إلى التنظيم. ويعزو الموقع الأميركي السبب في ذلك إلى أنّ المسؤولين الحكوميين والدينيين في الدول الإسلامية، نذّوا سريعاً بـ«داعش» ووصفوه بأنه غير إسلاميّ. فوصف رئيس الوزراء ماليزيا، حيث يعيش 20 مليون مسلم، «داعش» بأنه تنظيم مروّع ويناقض تعاليم الإسلام. وفي اندونيسيا لم يند «داعش» فقط، بل جرّم دمه. كما أعلنت السعودية «داعش» تنظيمياً إرهابياً.

وأكد تقرير «دايلي بيست» أنّ هذا الأمر يمكن أن يكون دليلاً مفيداً لدول أخرى في ردع مزيد من التجنيد لـ«داعش»، واتّي استراتيجية مشتركة للعمل مع الفداة المسلمين على نيل «داعش»، وتجريم أي دعم له سيكون ناجحاً.



«إنديبنت»: «جون جهادي البريطاني» هو من قتل فولي وسوتلوف

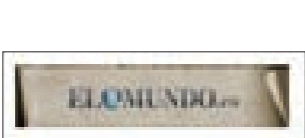
قالت صحيفة «إنديبنت» البريطانيّة إن المقاتل في تنظيم «داعش»، البريطاني الجنسية الذي ظهر في فيديو ذبح الصحافي الأميركي ستيفن سوتلوف، هو الرجل نفسه الذي قتل الصحافي جيمس فولي قبل أسبوعين، بحسب توكيد الخارجية البريطانيّة. وقال وزير الخارجية البريطاني فليب هاموند، إن تحليل الفيديو الوحشيّ لعمليّتي القتل، خلص إلى أنه حقيقيّ، وأنّ الرجل الملمّم نفسه الذي تحدّث الإنكليزية بلكنة لندنية، ظهر في الفيديوين. وأشارت الصحيفة إلى أنّ الإرهابي معروف باسم «جون جهادي»، بسبب ما يقال عن عضويته في جماعة من ثلاثة إرهابيين بريطانيين يقاتلون مع «داعش» في سورية، ملقبين بـ«البيتلز». ويُعتقد أنّه واحد ممّا يقارب 500 بريطانيّ سافروا للانضمام إلى الجماعات التي تقاثل في الحرب الأهلية في سورية. وذكرت الصحيفة أنّ التأكيد على أن رهينة بريطانية قد تكون الضحية التالية لـ«داعش»، سيسلط الضوء على استراتيجية الحكومة البريطانيّة للتعامل مع أزمات كهذه. وأشارت إلى أنّ كاميرون عندما ترأس قمة الغماني الستة الماضية والتي عقدت في إيرلندا الشماليّة، حشد قادة الدول الأخرى تقدماً من الناحية الاقتصادية لتأييد نهج بريطانيا الرافض دفع فدى أو التفاوض مع الإرهابيين. والتقت الولايات المتحدة مع بريطانيا في هذا الشأن، إلا أنّ بعض أعضاء الدول الغماني مثل فرنسا وإيطاليا، يشبّته في أنهم دفعوا فدى لتأمين إطلاق سراح رعاياهم. والآن أصبح «داعش» على قمة أولويات كاميرون، فوجود صلة بريطانية سيستهل النقاش حول ما إذا كان يجب على بريطانيا أن تضمّ أميركا في شنّ غارات جويّة ضدّ «داعش» في العراق وربما في سورية. ويتعرّض كاميرون لضغوط من بعض أعضاء حزبه المحافظين وشركائه في الحكومة الائتلافية الديمقراطيّين الأحرار للانضمام إلى حملة قصف «داعش» عندما أدلى بخطابه أمام مجلس العموم، والذي أعلن فيه إجراءات لمكافحة الإرهاب. والآن ستزداد تلك الدعوات.



«واشنطن تايمز»: قلق في واشنطن لاعتماد سلاح الجو على صواريخ روسية الصنع

ذكرت صحيفة «واشنطن تايمز» الأميركية، أنّ ارتفاع التوترات مع روسيا بشأن عدوانية على أوكرانيا، خلق مخاوف أمنية وطنية داخل الولايات المتحدة. إذ إنّ أكبر برنامج قمر صناعي عسكري لدى البنتاغون، يعتمد على الصواريخ التي تنتجها موسكو. وقالت القوات الجوية الأميركية، إنّها بدأت البحث عن بدائل عن صواريخ «RD-180»، برنامج إطلاق صواريخ متطورة، الذي يمثل رابع أكبر بند في ميزانية وزارة الدفاع الأميركية، لكن روسيا تهدد حالياً بقطع التكنولوجيا بسبب الخلاف مع الولايات المتحدة.

وقال مشرعو الأمن القومي ومحللوه، إنّهم كانوا مذعورين من فكرة اعتماد الجيش الأميركي على التكنولوجيا العسكرية الروسية خلال حقبة من العلاقات المتوتّرة. وقال مايكل هايدن، الجنرال السابق في سلاح الجوّ الذي ترأس وكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية قبل تقاعده عام 2009، «من الواضح أنّ الاعتماد على روسيا في محرّكات الصواريخ سياسة تقوّم على الأمل لا التقدير السليم». وبدأ سلاح الجوّ الأميركي إطلاق أقمار صناعية لأهداف الأمن القومي، ذات محرّكات روسية الصنع، عام 2000 خلال تحسّن العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس بيل كلينتون، وتعاونت واشنطن وموسكو في حقبة ما بعد السوفيات في مشروعات سلمية مثل محطة الفضاء السلمية. لكن العلاقات عادت إلى التوتر مع قرب نهاية إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش، خصوصاً بعد أن غزت روسيا جارتها جورجيا عام 2008، ما أثار التكتّلات باندلاع حرب باردة جديدة. لكن البنتاغون كان بطيئاً في الاستجابة التخلي عن محرّكات الروسية.



«إلموندو»: ليس أمام أوكرانيا سوى تنظيم دفاعها الذاتي في مواجهة الضغط الروسي و التردّد الأوروبي

سلّطت صحيفة «إلموندو» الإسبانية الضوء على التطلّورات الأخيرة للوضع في شرق أوكرانيا، إذ تحدثت الرئيس الروسي عن منحه «وضع الدولة»، قائلة إنه ليس أمام أوكرانيا سوى تنظيم دفاعها الذاتي في مواجهة الضغط الروسي والتردّد الأوروبي.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في الوقت الذي يعتزم فيه الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات جديدة على روسيا، ومع اقتراب موعد مؤتمر حلف الناتو (يومي 4 و5 أيلول)، والذي من المقرّر أن يهيمن عليه الوضع في أوكرانيا، انطلق الرئيس بوتين في مزيادات من خلال حديثه للمرّة الأولى عن منح «وضع الدولة» للمناطق الشرقية لأوكرانيا.

وقالت الصحيفة إن هذا التصريح غير مقبول من سلطات كييف، ذلك إنه يبدو على تفكيك الدولة الأوكرانية، ويمنّ عن نية في ضمّ جزء آخر من التراب الذي يحمله المتمردون الموالون لروسيا. مشيرة إلى أنّ فكرة بوتين هذه ينبغي عدم الاستخفاف بها، ذلك أنّ الرئيس الروسي سبق له في آثار الماضي أن ضمّ بالقوة شبه جزيرة القرم.



«غارديان»: كاميرون كان يعلم

بأمر الرهينة البريطاني منذ أشهر

نقلت صحيفة «غارديان» البريطانيّة عن مصادر حكوميّة في لندن قولها، إن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون علم بالتهديد الذي يواجه حياة رهينة بريطانية منذ أشهر، لذلك، فلم يغيّر هذا حساباته على المدى القصير. إلا أنّ الكشف عن التهديد في الفيديو الذي أطلقه «داعش» أوّل من أمس سبّغ على الأرجح مزيداً من الضغوط على بريطانيا للمشاركة في الضربات الجوية التي يقوم بها الأميركيون ضدّ «داعش» في شمال العراق منذ أسابيع.

وكان كاميرون قد قال أمام مجلس العموم البريطانيّ إنه يعتبر «داعش» تهديداً لأسلوب الحياة البريطانيّة، ولم يستبعد مشاركة في الضربات الجوية. ومن المؤكّد أن يتشاور كاميرون مع الرئيس الأميركي باراك أوباما خلال قمة الناتو التي ستقام في ويلز اليوم الخميس، سواء بشأن التهديد بمزيد من الرهائن أو الاستراتيجية الأكبر الخاصة بمواجهة «داعش». ويتعرّض أوباما لضغوط داخلية مكثّفة من أجل أن يصبح أكثر حسماً، ويدرس ما إذا كان سيمدّد الضربات الجوية لتشمل سورية.



«يديعوت أchronوت»: «الجرف الصاعد»

كلفت «إسرائيل» تسعة مليارات دولار

شّن وزير الاقتصاد الصهيوني هجوماً عنيفاً على وزير الدفاع في حكومته، بتهمة إهدار ملايين الدولارات على حملات إعلامية فاشلة خلال الحرب التي كلفت «إسرائيل» هي الأخرى تسعة مليارات دولار. وكشفت صحيفة «يديعوت أchronوت» العبرية النقاب عن أنّ وزارة الدفاع دفعت 10 ملايين «شكيل»، أي ما يعادل 4.5 مليون دولار، خلال السنتين الماضيتين، لحملة إعلامية «من أجل رفع وعي الإسرائيليين حول مواجهة قذائف الفصائل الفلسطينية».

وأضحت الصحيفة، أنّ الهدف من الحملة الإعلامية كان «توجيه الإسرائيليين لكيفية التصرف في حال قصف المدن الجنوبية المطلة على القطاع، والتوجّه إلى أقرب ملجأ، لكن الحملة الإعلامية فشلت خلال الحرب».

وأوضحت الصحيفة أنّ وزير الاقتصاد «الإسرائيلي» نفتالي بينيت اتهم الحكومة ووزارة الدفاع بدفع أموال طائلة في غير مكانها المناسب، مشيراً إلى أنّ الحملة الإعلامية التي دفعت فيها ملايين «الشيكيلات» من دون فائدة، وطالب بينيت بفتح تحقيق حول الفساد المالي داخل وزارة الدفاع «الإسرائيلية»، «في الوقت الذي تقلص فيه ميزانية الوزارة، تتفق الملايين في حملات إعلامية غير مفيدة». وأعلن وزير الدفاع الصهيوني موشيه يعالون، أنّ عملية «الجرف الصاعد» العسكرية التي شنها الجيش «الإسرائيلي» على قطاع غزّة بلغت تكلفتها أكثر من تسعة مليارات دولار. ونقلت «يديعوت» عن يعالون قوله، إنّ التعامل مع الإرهاب مكلف للغاية، حتى لو تضاعفت ميزانية وزارة الدفاع لثلاثة أضعاف الرقم الحالي».